١

حالة الثقافة والتنمية الاقتصادية

لماذا لا توجد معجزة اقتصادية عربية؟

كيف نفسر الاختلاف فى الأداء لاقتصاد كوريا الجنوبية - مثلاً - التى صارت عملاقًا اقتصاديا فى عام ١٩٩٠ وأداء معظم الدول العربية التى كانت تتمتع بوضع اقتصادى أفضل من كوريا فى عام ١٩٦٠. لا شك أن العديد من العوامل التاريخية والجغرافية لعبت دورًا فى ذلك مثل مساومات الدول العظمى إبان الحرب العالمية الثانية لتقسيم المنطقة العربية وبروز القوة الأمريكية وزرع إسرائيل فى وسط الشعوب العربية ومحاولات التصدى للأنظمة الوطنية والسيطرة على النفط، علاوة على الخوف والشك تجاه الغرب المتأصل فى نفوس العرب نتيجة تاريخ طويل من الصراع والغزو والاستعمار وشيوع بالتالى نظريات المؤامرة والتبعية فى الفكر العربى المعاصر، ويعدد دعاة التحديث عوامل أخرى مثل غياب دور الطبقة الوسطى والزيادة المرتفعة فى نسبة السكان وارتفاع نسبة الأمية وخاصة بين الإناث، وسوء توزيع الدخل، وضعف التنظيم المؤسسى للدولة.

وللثقافة أيضًا نصيب فى التفسير باعتبارها مؤثرا رئيسيا على السلوك الاجتماعى والسياسى والاقتصادى، غير أن الباحثين غالبًا

ما يترددون فى تناول السببية بين الثقافة والتنمية باعتبار أن التفسيرات الثقافية تمثل نوعا من العنصرية ومن «إلقاء اللوم على الضحية» وذلك بالإضافة إلى عوامل الكبرياء الوطنى والاعتقاد بعدم إمكانية فعل شىء بخصوص الثقافة المحلية، وكما يؤكد علماء الاجتماع والأجناس على « النسبية الثقافية» وبل نسبية مفهوم التقدم ذاته وعلى ان لكل الثقافات معاييرها الخاصة وأطرها المرجعية وبالتالى لا يجوز تقييم أهداف وأخلاقيات ثقافة ما بمقاييس ثقافة أخرى، ويتحاشى خبراء الاقتصاد أيضا استخدام عنصر الثقافة لأسباب أخرى أهمها صعوبة قياس هذا العنصر والتعبير عنه كميا واستحالة استخدامه كأداة تحليلية.

الاقتصاد والثقافة

غير أن كل هذه التحفظات لم تمنع المفكرين - منذ الثورة الصناعية الأولى وحتى يومنا هذا من دراسة العلاقة المعقدة بين الاقتصاد والثقافة. ففى كتاب «الأخلاق البروستانتية وروح الرأسمالية» يرى «ماكس ويبر» فى الرجل الجديد «البروتستانتى» الصفات العقلانية المطلوبة لبناء مجتمع رأسمالى. وكان لصعود اليابان الاقتصادى أثر على انتشار مفهوم «الثقافة الاقتصادية» والتى تتشكل من مجموعة المعتقدات والمواقف والقيم المؤثرة على الانشطة الاقتصادية للأفراد والمنظومات والمؤسسات مثل قيم العمل الشاق والانضباط الذاتى والمبادرة والادخار والتعلم والإنتاجية

كأساس للمنافسة، أما فيلسوفنا زكى نجيب محفوظ فيتساءل فى كتابه «عربى بين ثقافتين» : «وماذا ينقص العربى بما يحول بينه وبين أن يشارك فى حضارة عصرنا، والتى هى حضارة أساسها العلم الطبيعى وخاصة إذا كان العربى مفطورا على موضوعية العلم، فهو مؤهل لعصره، ثم يزيد على عصره بالجانب الذاتى فى رؤيته، فأين تكمن الحوائل التى حجبته عن عصره أو حجبت عصره عنه؟»، وهكذا يرى ماكس ويبر أن أخلاق البروتستانتى تؤهله لعصر الإنتاج والمبادرة وكما يرى د. زكى نجيب محفوظ أن العربى أيضا مؤهل لعصر العلم بل هو مفطور عليه، فما هى إذن العوامل الثقافية المؤثرة على التنمية الاقتصادية فى محيطنا العربى؟.

العوامل الثقافية المؤثرة

تأتى القيم الدينية فى المقام الأول من تلك المؤثرات، وقيم الإسلام والمسيحية الشرقية تمجد العمل والتعلم وتشجع التجارة والمعاملات السوية. وأخلاقيات الإسلام وميراثه الخلقى الذى يحكم السياسة والاقتصاد تتمسك بالصدق وبقيمة الوقت وبالسلام الاجتماعى وبالاندماج مع الآخرين وبالإحساس بالغير وبدوام مراقبة السلوكيات، وكلها أسس كفيلة بنهضة المجتمع، وربما تتمثل الإشكالية - فى عالمنا العربى - فى الالتفاف حول تلك القيم، فلقد تضاءل الإيمان بالفرد كوحدة أساسية للمجتمع وبالتالى تلاشى

الحافز الفردى واضمحلت روح المبادرة والنقد والإبداع، وتغير مفهوم الثروة إلى ما هو قائم بدلا مما هو سيأتى أو يمكن توليده، واعتبرت المنافسة اعتداءً، وتدنت قيمة العمل التطبيقى مقابل العمل المكتبى، وسيطر العقل التبريرى القائم على تزيين الواقع، وانتشر كثير من قيم التخلف مثل التسيب والتقليد والاستهلاك غير الرشيد، وتحول التعليم إلى عملية تنقل الدوجما وتفرز الاتباع والملتزمين بالأعراف السائدة، وتركز الخطاب الإعلامى فى البحث عن الماضى على حساب المستقبل، وتمركزت السلطة -- فى كافة الأنشطة - بشكل رأسى بدلا من انتشارها أفقيا، وصار التفاؤل مرتبطا بالحظ وليس بالتخطيط للمستقبل، وترك المواطن أمام خيارات رديئة إمّا الرضوخ للسلطة أو الالتزام بثقافة السكون أو التمرد وهى الخيارات التى لا تؤدى بالطبع إلى نهضة اقتصادية، وعليه يمكن القول إن التقدم الاقتصادى بطىء الإيقاع وغير المتناسق مع مواردنا فى العقود الماضية ومنذ استقلال الدول العربية لا يتواءم مع القوة الدافعة للقيم الإسلامية نتيجة انحسار تلك القيم منذ حقبة غلق باب الاجتهاد ما بين القرنين التاسع والحادى عشر الميلادى وإلى يومنا هذا.

مسئولية النخب العربية

وبصرف النظر عن الماضى، فعلى من تقع مسئولية استمرار قيم التخلف فى الحاضر وجمود عقل المجتمع العربى؟ إن النخب العربية التى تقود وتدير القطاعات الرئيسية للمجتمع لم تدرك المفاهيم

الأساسية للرخاء، وكما أن سلوك المجموعات المكونة للنخبة لم يتماش مع مقتضيات النهضة الاقتصادية، فالسياسيون بنزعتهم الأوتوقراطية لم ينتخبوا للخدمة العامة وانحصر مفهومهم للسلطة على كونها مقدرة التحرك والعمل من فوق القانون لا من خلال القانون وتحددت علاقتهم مع مرءوسيهم على أساس الولاء لا الأداء، واعتنقت الأنظمة الشمولية فكرا اقتصاديا مبنيا على فلسفة إحلال الواردات وسياسات الاكتفاء الذاتى لما فى ذلك من تعضيد لسلطة النظام والرقابة على المواطنين، والعسكر تصرفوا فى بعض البلدان العربية كقوة احتلال، وتعامل رجال الأعمال بمنطق الإقطاع لا الرأسمالية مبتغين الثروة من خلال النفوذ السياسى لا المنافسة فى السوق، وتصرفت مؤسسات الأعمال بشكل انتهازى قصير الأجل لعدم اطمئنانها للمستقبل من جهة وعدم استقرار المناخ والسياسات وفجائية القرارات من جهة أخرى، واستمر المثقفون - نتيجة تأثر معظمهم ببعض الثقافات الأوروبية المضادة للسوق - فى شجب الاقتصاد الحر والاستثمار الأجنبى، وتحولت القيادات العمالية إلى ارستقراطية فاسدة فشلت فى إدارة أسس التنافسية ومتغيرات الثورة الصناعية الثالثة، وانقسم رجال الدين ما بين مؤيد لكل ما تقوله السلطة ومن يتصور أنه له حق تشكيل عقلية الأمة على أساس العلم الدينى الذى درسوه فقط دون التفريق بين الثابت فى الدين والمتغير بتغير المكان والزمان.

وتتساوى فى ذلك الأنظمة المحافظة مع الأنظمة الشمولية، فالأنظمة المحافظة هى الأخرى تقاوم حرية الفكر وتمارس الأبوية ولا تعترف بقدرة وحق الشباب ولا تؤمن بمطلب التغيير، فالنظام المحافظ مثل الشمولى يحاول الإبقاء على المزايا القائمة، بينما تتطلب أبسط مقومات النهضة الاقتصادية عدم الاعتراف مسبقا بأية مزايا، ولقد وصف «دى توكفيل» هذه الأنظمة بكونها «سلطة لا تدمر ولكن تحرم الناس من الوجود وسلطة لا تقهر ولا تعذب وإنما تخنق»!، ومن الطبيعى إذن أن ترفض تلك الأنظمة الإصلاحات الاقتصادية الجذرية لأنها ستعصف بكيانها وتضعف شرعيتها، وبل إنها سخرت وسائل الاتصال الجماهيرية «الميديا» للدعاية الشمولية التى استخدمت كلمات الحرية والعدالة والقانون والمساواة والحق وقائمة أخرى من الكلمات بعكس معانيها ومدلولاتها الأصلية مما أدى إلى فساد اللغة وجهاز المعرفة (المدارس والجامعات) الذى سخر أيضا لنشر ثقافة العقل الكسول والتأكيد على صحة كل قرار تتخذه النخبة، وهكذا أهدر «احترام الحقيقة»، وقبلت النخب كل التفسيرات للأزمات العربية باستثناء تفسير واحد وهو أن الحالة الراهنة هى بسبب خطأ فادح من جانبنا!.

التغير الثقافى المطلوب

إن الحالة الثقافية التى سادت فى العقود الماضية وحجبت عنا النهضة الاقتصادية هى حالة طارئة فى مسيرة التقدم الحضارى

العربى، وعلينا أن نمارس عملية مستمرة لتحليل الذات، فنحن أمة تمتلك القدرة والطاقة لتصحيح المسار بالحوار والمصارحة والإصرار على هدم كل ما يعوق تقدمنا نحو المستقبل بحيث تتحول ثقافتنا إلى الديناميكية ولا تمتد الثقافة الإستاتيكية الراهنة إلى الأجيال الناشئة، ولا يعنى ذلك على الإطلاق القبول بالجملة لنمط الحداثة الغربية بل وعلى العكس يجب الحفاظ على جوهر ثقافتنا العربية الأصيلة التى هى من أكثر الثقافات إنسانية، فالعالم ينتقل حاليا إلى حقبة «ما بعد القيم المادية» ، وتشير كل الدلائل على أن الاقتصاد الجديد – الذى يستهدف كرامة الإنسان وجودة حياته – سيزدهر عندما تتوفر له أرضية ثقافية ترتكز على قيم الإنسان الروحية والإبداعية، والثقافة العربية الأصيلة تتواءم بشكل أفضل من غيرها مع هياكل الإنتاج لعصر ما بعد الصناعة، فالعرب إذن فى مفترق طرق وستعتمد قدرتنا على نقل التكنولوجيا وتحقيق النهضة الاقتصادية على إحداث التغيير الثقافى فى قطاعات التعليم والسياسة والمجتمع والاقتصاد، فالتعليم يمكن أن يكون هدامًا وطاغيًا ما لم نرسخ فى عقول شباب الأمة أسس التفكير النقدى ومقومات الاستقلالية والاعتماد على الذات وحرية الاختيار والتعبير عن الذات، وربط العلم بالحكمة والإيمان. وفى السياسة فإن النظام التنافسى هو الوحيد القادر على الحد من تمركز السلطة، فليس مصدر السلطة فقط هو الضمان ضد الاستبداد بل حدود ممارسة السلطة هى التى تحول دون ذلك. وفى الحياة الاجتماعية يجب

الارتقاء بمستوى رأس المال الاجتماعى ومجموعة القواعد غير الرسمية التى تؤدى إلى تقليل «تكلفة التعامل» ، ويتشكل رأس المال الاجتماعى من المجموعات والجمعيات التى تشغل المساحة ما بين العائلة والدولة (الجمعيات الأهلية والخيرية / النوادى / الأحزاب السياسية / النقابات / مجموعات المصالح) وتؤدى إلى توسيع «دائرة الثقة» وإلى «التنظيم الذاتى» للمجتمع وإلى إحداث التغيرات الكيفية فى السلوك والعلاقات.. وفى الاقتصاد يجب القبول بمبدأ الربح كمحرك للتنمية، وتغيير مفهوم المواطن العادى حول كيفية توليد الثروة، وفى هذا الصدد علينا أن نعى أن الأنظمة التى تؤكد على النجاح الاقتصادى كهدف اجتماعى ولكنها فى نفس الوقت تقيد مبدأ الفرص المتساوية أمام مواطنيها تصل فى النهاية إلى مستويات عالية من الفساد. كما يجب أن نعى أيضا أن الثروة وحدها لا تحقق هدف التنمية الاقتصادية بل إن عملية التحديث نفسها هى التى تؤدى إلى تغيرات ثقافية تقود إلى الديمقراطية والتنمية.